

الرأي عدد 03-2005 للمجلس الدستوري بخصوص
مشروع قانون يتعلق بتنظيم قطاع الحرف

ان المجلس الدستوري،

بعد اطلاعه،

على المكتوب الصادر عن رئيس الجمهورية المؤرخ في 26 جانفي 2005 والوارد على المجلس الدستوري بتاريخ 27 جانفي 2005، والمتضمن عرض مشروع قانون مصادق عليه من قبل مجلس النواب يتعلق بتنظيم قطاع الحرف، على المجلس الدستوري، للنظر فيما تعلق به من تعديلات،

وعلى الدستور، وخاصة الفصلين 52 و 73 منه،

وعلى القانون الاساسي عدد 52 لسنة 2004 المؤرخ في 12 جويلية 2004 المتعلق بالمجلس الدستوري،

وعلى التعديلات المدخلة على مشروع القانون المصادق عليه من قبل مجلس النواب والمتعلق بتنظيم قطاع الحرف،

وبعد الاستماع الى التقرير حول التعديلات محل النظر،

من حيث تعهد المجلس :

حيث تمت المصادقة على المشروع المذكور من قبل مجلس النواب،

وحيث سبق للمجلس الدستوري ان نظر في هذا المشروع وفقا لاحكام الفقرة الاولى من الفصل 73 من الدستور،

وحيث ورد على المجلس خلال اجل الختم والنشر المنصوص عليه بالفصل 52 من الدستور للنظر فيما تعلق به من تعديلات،

وحيث يندرج تعهد المجلس بالتعديلات التي تهم الاصل في هذه الحالة في اطار مقتضيات الفصل 73 من الدستور،

من حيث الاصل:

حيث شملت التعديلات كل من الفصل الأول والفصول 2 و 3 و 5 و 7 و 9 و 13 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 26 و 32 و 35 و 40 من المشروع محل النظر،

وحيث تبين بعد دراسة الفصول المعدلة ان التعديلات الاصلية لم تشمل سوى الفصول 5 و 21 و 20 و 23 و 26 و 40 من المشروع المصادق عليه،

وحيث ان التعديلات المدخلة على المشروع من الناحية الاصلية تتعلق اساسا بالشكل القانوني الذي يمكن ان تتخذه المؤسسات الحرفية ومراجعة تركيبة مجلس الحرفة واختصاصه ومهام الامين وحذف بعض الشروط المطلوبة لممارسة هذه الخطة وازافة الصيغة النهائية لعقوبة الإعفاء بالنسبة للامين كسحب هذه العقوبة عليه بصفته عضوا بمجلس الحرفة،

وحيث يتبين من دراسة تلك التعديلات انها لا تتعارض مع الدستور وهي بالتالي ملائمة له؛

وبعد المداولة،

ابدى المجلس الراي التالي :

ان التعديلات التي تهم الاصل المدخلة على مشروع القانون المصادق عليه من قبل مجلس النواب والمتعلق بتنظيم قطاع الحرف، لا تثير أي اشكال دستوري.

وصدر هذا الراي في الجلسة المنعقدة بمقر المجلس الدستوري بباردو يوم الخميس 03 فيفري 2005، برئاسة السيد فتحي عبد الناظر، وعضوية السيدة فائزة الكافي والسادة عبد الحكيم بوراوي ومحمد الزين ومحمد رضا بن حماد ومحمد كمال شرف الدين والسيدة جويـدة قـيـقة والسيد نجيب بلعيد.

عن المجلس الدستوري
الرئيس
فتحي عبد الناظر